

علوم الحديث

لابن الصلاح

الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهير زوي

ولد سنة ٥٧٧ هـ وتوفي سنة ٦٤٣ هـ

رحمه الله تعالى

محقق وسراج
نور الدين عيسى

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه
في كلية الشريعة جامعة دمشق

دار الفكر
دمشق سورية

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان



وهذه نكتة نفيسة نافعة ، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيل ما يُقَطَّعُ بصحته لتلقي الأمة كل واحدٍ من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم .

الثامنة : إذا ظهر بما قدمناه انحصارُ طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة ، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب ، أن يرجع إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقة غيره بأصولٍ صحيحةٍ متعددةٍ مرويةٍ برواياتٍ متنوعةٍ ؛ ليحصل له بذلك - مع اشتها ر هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف - الثقةُ بصحة ما اتفقتُ عليه تلك الأصول ، والله أعلم

النوع الثاني

معرفة الحسن من الحديث

رَوَّينا عن أبي سليمان الخطابي رحمه الله أنه قال^(١) بعد حكايته أن الحديث عند أهله ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي قدَّمنا ذكرها :

(١) في كتابه « معالم السنن شرح مختصر سنن أبي داود » ١ : ١١ .

« الْحَسَنُ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رَجَالُهُ » قَالَ : « وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَيُسْتَعْمَلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ » .

وَرَوَّيْنَا عَنْ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَرِيدُ بِالْحَسَنِ « أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًا وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ » .

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : « الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ هُوَ الْحَدِيثُ الْحَسَنُ وَيُصْلِحُ لِلْعَمَلِ بِهِ » ^(١) .

قُلْتُ : كُلُّ هَذَا مُسْتَبْهَمٌ لَا يَشْفِي الْغُلِيلَ ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ مَا يَفْصِلُ الْحَسَنَ مِنَ الصَّحِيحِ ^(٢) .

(١) هذا تعريف ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) .

(٢) قال الترمذي في كتاب العلل :

« كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ ، وَلَا يَكُونَ الْحَدِيثُ شَاذًا ، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ » .

فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأُمُورٍ مِنْهَا : أَوَّلًا : أَنَّهُ لَمْ يُمَيِّزِ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ مِنَ الْحَسَنِ ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَنْطَبِقُ عَلَى الصَّحِيحِ أَيْضًا . ثَانِيًا : أَنَّهُ خَالَفَ تَعْرِيفَ نَفْسِهِ حَيْثُ يَقُولُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ « حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ » .

وَقَدْ حَقَّقْنَا شَرْحَ التَّعْرِيفِ فِي كِتَابِنَا « الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُوَازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحِينَ » . وَخِلَاصَتُهُ : « إِنْ الْحَسَنُ الَّذِي عَرَفَهُ التِّرْمِذِيُّ هُوَ مَا أَفْرَدَهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ آخَرَ ، وَهُوَ : الْحَدِيثُ الَّذِي يَكُونُ رَاوِيهِ مُسْتَوْرًا غَيْرَ مَغْفَلٍ كَثِيرِ الْخَطَأِ ، أَوْ يَكُونُ رَاوِيهِ سَيِّئَ الْخِفَظِ ، أَوْ مُوصُوفًا بِالْغُلَطِ أَوْ الْخَطَأِ أَوْ الْإِخْتِلَافِ مَعَ الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ ، أَوْ يَكُونُ إِسْنَادُهُ غَيْرَ مُتَّصِلٍ ، أَوْ يَكُونُ فِيهِ مَدْلَسٌ رَوَى بِالْعِنْعِنَةِ ، مَعَ سَلَامَتِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ =

وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم
ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستورٍ لم
تتحقق^(١) أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو
متهم بالكذب في الحديث ؛ أي لم يظهر منه تعمّد الكذب في
الحديث ولا سبب آخر مُفسّق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد
عُرِفَ بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجهٍ آخر أو أكثر حتى اعتضد
بمتابعة مَنْ تابعَ راوِيَه على مثله أو بما له من شاهدٍ وهو ورود
حديث آخر بنحوه فيُخْرَج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً ،
وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير
أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصّر عنهم في الحفظ
والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من

= متهم بالكذب أو متروك الحديث ، وكل ذلك مشروط بأمرين :

١ - أن لا يكون شاذاً .

٢ - أن يُرَوَى من غير وجه بلفظه أو معناه .

ومنه تعلم اندفاع الاعتراضين : أما الأول فلأن راوي الحسن أنزل من الصحيح كما يشير
لذلك وصف الترمذي بأنه غير متهم بالكذب ، ولا يصلح عادة أن يقول في راوي الصحيح ذلك
بل يصفه بالعدالة والضبط ، وأما الثاني فلأنه غير داخل في التعريف .

انظر تفاصيل ذلك في كتابنا المذكور ص ١٦٢ - ١٦٩ . وانظر شرح علل الترمذي ،

وتعليقنا عليه ص ٢٨٤ - ٢٨٨ .

(١) « لم تحقق » . أ .

حديثه منكراً ، ويُعْتَبَرُ في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً - سلامته من أن يكون معللاً . وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

فهذا الذي ذكرناه جامعٌ لما تفرَّق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك ، وكانَّ الترمذي ذكر أحد نوعي الحَسَن ، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرًا كل واحدٍ منهما على ما رأى أنه يُشكِّل ، مُعرضاً عما رأى أنه لا يشكل ، أو أنه غَفَلَ عن البعض وذَهَل ، والله أعلم ، هذا تأصيل ذلك .

ونوضحه بتنبيهات وتفريعات :

أحدها : الحَسَن يتقاصرُ عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رُواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإِتقانهم ؛ إما بالنقل الصريح ، أو بطريق^(١) الاستفاضة على ما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وذلك غير مشروط^(٢) في الحسن ؛ فإنه يُكتَفَى فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوهٍ وغير ذلك مما تقدم شرحه .

وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مُسْتَبَعِدٌ ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين : أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً ، وكذلك^(٣) لو وافقه مرسل آخر أرسله من

(١) وفي آ : (وإما بطريق) .

(٢) وفي آ : (مشروط) .

(٣) وفي آ : (وكذا) .

أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له^(١) ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مَخْرَجِ المرسل لمجيئه^(٢) من وجهٍ آخر .

وذكرنا له أيضاً ما حكاه الإمام أبو المظفر السمعاني وغيره عن بعض أصحاب الشافعي من أنه تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادة المستور ولذلك وجه متجه ، كيف وإنا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفاً ! والله أعلم .

الثاني : لعل الباحث الفهم يقول : إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رُوِيَتْ بأسانيِدَ كثيرةً من وجوهٍ عديدةٍ مثل حديث « الأذنان من الرأس »^(٣) ونحوه فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من

(١) في « الرسالة » : ص ٤٦١ - ٤٦٧ . وانظر تحقيق مذهب الشافعي في المرسل لزماً في

تعليقنا الآتي على ص ٥٤ .

(٢) وفي ق (بمجيئه) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢ : ٢٥٨ عن أبي أمامة ، وكذلك أبو داود في (باب صفة

وضوء النبي ﷺ) ١ : ٣٧ والترمذي في (باب أن الأذنين من الرأس) ١ : ٥٣ وابن ماجه في

(باب الأذنان من الرأس) ١ : ١٥٢ وأخرجه ابن ماجه أيضاً عن أبي هريرة وعبد الله بن زيد ،

والدارقطني ١ : ٩٧ - ١٠٥ عن أنس ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة .

ولم يخل شيء من طرق الحديث من قَدْح ، حتى قدح فيه الدارقطني وعبد الحق وغيرهما ،

وأخذ بذلك المصنف رحمه الله تعالى .

لكن تقوية الحديث بكثرة طرقه هنا ظاهرة ، لذلك جعله ابن القطان من الحديث

الحسن أو الصحيح . انظر التفصيل في : نصب الراية ١ : ١٨ - ٢٠ ، وفيض القدير للمناوي شرح

الجامع الصغير ٣ : ١٧٣ ، وشرح العزيزي ٢ : ١٢٨ .

نوع الحسن لأن بعض ذلك عَصَدَ بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً .

وجواب ذلك أنه ليس كل ضعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت ، فمنه ضعفٌ يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة^(١) . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له . وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجهٍ آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًا^(٢) .

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث^(٣) ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة ، والله أعلم .

الثالث : إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ

(١) « والأمانة » آ .

(٢) ومثل المتهم بالكذب من كان شديد الضعف ، وضابطه هو أن يكون من مراتب الجرح التي لا يعتبر بها .

(٣) قوله : « وهذه جملة » إلى « والبحث » ليس في ق .

والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر ، ورُوي مع ذلك حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يُرَقِّي حديثه من درجة^(١) الحسن إلى درجة الصحيح .

مثاله : حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسَّواك عند كلِّ صلاة » . فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضَعَفَه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثَّقَه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضمَّ إلى ذلك كونه رُويَ من أوجهٍ أُخر^(٢) زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح^(٣) ، والله أعلم .

الرابع : كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة

(١) قوله : (من درجة) ليس في آ .

(٢) وفي ع (وَجْهٌ آخَر) .

(٣) رواية محمد بن عمرو أخرجه الترمذي في الطهارة (باب ما جاء في السواك) ١ : ٢٤ .

والحديث مخرج في الصحيحين من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، البخاري (باب السواك يوم الجمعة) ٢ : ٤ ، ومسلم ١ : ١٥١ . لذلك قال الترمذي : « وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه » . اهـ .

ويسمى الحديث الحسن إذا تقَوَّى وارتقى إلى الصحة : (الصحيح لغيره) ، ويسمى

الضعيف إذا ارتقى لدرجة الحسن : (الحسن لغيره) .

الحديث الحسن ، وهو الذي نوّه باسمه^(١) وأكثر من ذكره في جامعِهِ . ويوجد في متفرقاتٍ من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله ، كأحمد بن حنبل ، والبُخاري ، وغيرهما . وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله : « هذا حديث حسن » أو « هذا حديث حسن صحيح » ونحو ذلك . فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه . ونص الدارقطني في سنّيه على كثيرٍ من ذلك .

ومن مظانّه سنن أبي داود السّجستاني رحمه الله تعالى^(٢) . رَوينا عنه أنه قال : « ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه » . وروينا عنه أيضاً مامعناه : أنه يذكر في كل بابٍ أصح ما عرفه في ذلك الباب . وقال : « ما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهن شديد فقد يَبْتَنُّهُ ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض » .

قلتُ : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحدٍ من الصحيحين ولانصّ على صحته أحدٌ ممن يميّز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسنٍ عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبطَ الحسن به على ما سبق^(٣) ، إذ حكى أبو عبد الله بن مُنْدَه الحافظ أنه سمع محمد بن

(١) وفي آ (نوّه اسمه) .

(٢) كلمة « تعالى » زيادة من آ ، وانظر كلام أبي داود في رسالته إلى أهل مكة ص ٦ .

(٣) في ص ٣٠ ، وقد اعترض بعض العلماء على وصف ما سكت عليه أبو داود بأنه

(حسن) وفصل البحث فيه الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي في نكتة على ابن الصلاح ثم قال ص ٣٩ : « والاحتياط أن يقال فهو (صالح) كما عبر أبو داود به » .

سعد الباؤردي^(١) بمصر يقول : « كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يُخَرَّجَ عن كل من لم يُجَمَّعْ على تركه » ، قال ابن منده : « وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويُخَرِّجُ الإسنادَ الضعيف إذا لم يجد في الباب^(٢) غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال » ، والله أعلم^(٣) .

الخامس : ما صار إليه صاحب المصاييح - رحمه الله - من تقسيم أحاديثه إلى نوعين : الصَّحاح ، والحِسان ، مُريداً بالصَّحاح ماورد في أحد الصحيحين أو فيهما ، وبالحِسان ماأورده أبو داود والترمذي وأشباهُهما في تصانيفهم ، فهذا اصطلاح لايعرف ، وليس الحسنُ عند أهل الحديث عبارةً عن ذلك . وهذه الكتب تشتمل على حسنٍ وغير حسن كما سبق بيانه ، والله أعلم .

السادس : كتب المَسَانِيدِ^(٤) غير ملتحة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان ، وسننُ أبي داود ، وسنن النسائي ، وجامعُ الترمذي ،

(١) وفي آ « البارودي » وهو تصحيف .

(٢) من هنا ابتداء الأصل المقروء على المصنف رحمه الله تعالى في النسخة التركية ، وفي

أعلى الصفحة بخطه : « بلغ مشتركاً في جمعٍ ولله الحمد » .

(٣) وعلى هذا يكون المراد من قول أبي داود « صالح » المعنى الأعم الذي يشمل الصحيح

والحسن والضعيف ضعفاً سيراً ، وهذا هو التحقيق في المسألة كما يشهد له واقع سنن أبي داود ، وانظر منهج النقد ص ٢٧٧ .

(٤) كذا فوقها في النسخة الأصل أنها (المساند) وعليها كلمة (معاً) . أي أنها صحيحة

على الوجهين معاً .

وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً ،
كمسند أبي داود الطيالسي ، ومسند عبيد الله بن موسى ، ومسند
أحمد بن حنبل ، ومسند إسحاق بن راهوييه ، ومسند عبد بن
حميد ، ومسند الدارمي ، ومسند أبي يعلى الموصلي ، ومسند
الحسن بن سفيان ، ومسند البزار أبي بكر ، وأشباهاها . فهذه عاداتهم
فيها أن يُخرجوا في مسند كل صحابي مارووه من حديثه غير
متقيدين بأن^(١) يكون حديثاً محتجاً به ، فلهذا^(٢) تأخرت مرتبتها
- وإن جلتُ لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها
من الكتب المصنفة على الأبواب ، والله أعلم .

السابع : قولهم « هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد »
دون قولهم « هذا حديث صحيح أو حديث حسن » ؛ لأنه قد
يقال : « هذا حديث صحيح الإسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو
معللاً ، غير أن المصنف المَعْتَمَد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح
الإسناد ولم يذكر له علة ولم يَقْدَحْ فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه
صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل^(٣) والظاهر ،
والله أعلم^(٤) .

(١) وفي ق (أن) .

(٢) وفي ق (فبهذا) .

(٣) وفي آ (هو الظاهر) .

(٤) قال شيخ الإسلام : والذي لأشك فيه أن الإمام منهم لا يَعدِلُ عن قوله « صحيح »
إلى قوله « صحيح الإسناد » إلا لأمر ما . تدريب الراوي ص ٩٢ .

الثامن : في قول الترمذي وغيره : « هذا حديث حسن صحيح » إشكال^(١) ؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح ، كما سبق إيضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته ؟! .

وجوابه : أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح ، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر .

على أنه غير مُستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما قيل إليه النفس ولا ياباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد فاعلم ذلك^(٢) ، والله أعلم .

(١) في هامش النسخة الأصل مايلى : « حاشية : قال المؤلف رضي الله عنه : وجدت في أصل الحافظ أبي حازم العبدوي بكتاب الترمذي في حديث معاذ : فيم يختصم الملاء الأعلى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث حسن صحيح » انتهى . وقوله صحيح مطموس أثبتناه من نسخة دار الكتب ، لكن فيها تصحيحاً .

(٢) أكثر الترمذي من استعمال هذه العبارات الأربعة : (صحيح غريب) ، (حسن غريب) ، (حسن صحيح) ، (حسن صحيح غريب) .

وقد أشكل أمر ذلك على العلماء ، وكثرت أقوالهم فيها ، لاسيما قوله : « حسن صحيح » وخلاصة التحقيق في ذلك :

(ان الحديث إذا روي بإسناد واحد وقد بلغ الصحة قال الترمذي : « صحيح غريب » . فإذا كان دون الصحة لكنه ليس بضعيف وهو الحسن لذاته فإنه يقول : « حسن غريب » وقد يريد غرابة السند لا المتن . وإذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث درجة الصحة قال « حسن صحيح » أي أنه صحيح خرج عن حد الغرابة .

وإذا كان في بعض طرقه غرابة قال : « حسن صحيح غريب » والمعنى على ما ذكرنا في =

التاسع : مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ لَا يُفْرَدُ نَوْعَ الْحَسَنِ ، وَيَجْعَلُهُ
مَنْدُرجاً فِي أَنْوَاعِ الصَّحِيحِ ، لاندراجِهِ فِي أَنْوَاعِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَهُوَ
الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ ، وَإِلَيْهِ
يُؤْمَى فِي تَسْمِيَتِهِ كِتَابَ التِّرْمِذِيِّ بِالْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، وَأُطْلِقَ الْخَطِيبُ
أَبُو بَكْرٍ أَيْضاً عَلَيْهِ اسْمُ الصَّحِيحِ وَعَلَى كِتَابِ النَّسَائِيِّ ، وَذَكَرَ
الْحَافِظُ أَبُو الطَّاهِرِ السَّلْفِيُّ الْكِتَابَ الْخَمْسَةَ ، وَقَالَ : « اتَّفَقَ عَلَى
صَحَّتِهَا عُلَمَاءُ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ » .

وَهَذَا تَسَاهُلٌ لِأَنَّهُ فِيهَا مَا صَرَحُوا بِكَوْنِهِ ضَعِيفاً أَوْ مَنْكَراً أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ مِنْ أَوْصَافِ الضَّعِيفِ^(١) . وَصَرَحَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَا قَدَّمْنَا رَوَايَتَهُ عَنْهُ
بِاتِّقَاسٍ مَا فِي كِتَابِهِ إِلَى صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ مَصْرُحٌ فِيمَا فِي
كِتَابِهِ بِالْتَّمِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ . ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَمَّى الْحَسَنَ صَحِيحاً
لَا يَنْكُرُ أَنَّهُ دُونَ الصَّحِيحِ الْمَقْدَّمِ الْمُبَيَّنِ أَوَّلاً ، فَهَذَا إِذَا اخْتَلَفَ فِي
الْعِبَارَةِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضاً . وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي قَالَ فِيهِ : « حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ » مَرْوِياً بِإِسْنَادِ
فَرْدٍ - وَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ - فَإِنَّهُ يَبِينُ ذَلِكَ التَّفَرُّدَ وَالْكَلامَ عَلَى تَقْدِيرِ (أَوْ) لِلتَّرَدُّدِ فِيهِ بَيْنَ الْحَسَنِ
وَالصَّحَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

انْظُرْ تَفْصِيلَ تَحْقِيقِنَا فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ (الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ وَالْمُوازَنَةِ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ
الصَّحِيحِينَ) ص ١٨٥ - ١٩٩ . وَقَارِنْ بِشَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ لِابْنِ رَجَبٍ ص ٣٨٥ - ٣٨٩
و ٣٩١ - ٣٩٣ .

(١) وَفِي ع (أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ) وَفِي ق (أَوْصَافِ لِلضَّعِيفِ) .